مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

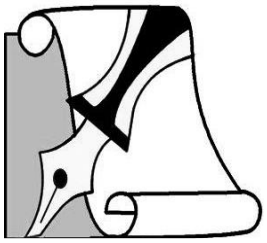

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يمكن وصف المرحلة التي تلت انتخابات الشمال البلدية بأنها مرحلة كشف الأحجام الحقيقية للأطراف السياسية كافة على الساحة اللبنانية، خاصة تيار المستقبل الذي كشفت الانتخابات حجم الترهل والضعف في صفوفه وتمثيله ودوره، الأمر الذي فتح النقاش حول مستقبل هذا التيار وأسباب تدهوره، بشكل أدّى إلى بروز منافسين جديّين له من داخل بيته السياسي والتنظيمي. أما فيما يتعلق بالملفات الأخرى، سياسياً واقتصادياً، فقد شهدت حالة من الرتابة والملل، ولم يسجّل فيها أيّ جديد يمكن البناء عليه.

١) الانتخابات الرئاسية: جعجعة من دون طحين

الاصطفافات السياسية الداخلية، والتدخلات الخارجية، حالت على مدى سنتين دون انتخاب رئيس للجمهورية، في ظلّ تعنّت فريق ١٤ آذار (ومعه وليد جنبلاط)، ورفضه لانتخاب الجنرال ميشال عون، الذي يتمسك بترشيحه لرئاسة الجمهورية بدعم ثابت من حزب الله، على قاعدة أن عون صاحب التمثيل المسيحي الأكبر شعبياً ونيابياً؛ إضافة إلى إيمان عون بقناعات وطنية تحاكي ما يؤمن به حزب الله في الملفات الاستراتيجية. وقبل ستة أشهر ونيّف طرأ تغيّر استراتيجي ومحوري في طروحات تيار المستقبل وزعيمه سعد الحريري، الذي تخلّى عن دعم ترشيح رئيس «القوات اللبنانية» سمير جعجع لرئاسة الجمهورية، بعد دعمه له لمدّة سنة ونصف، وأعلن دعمه لترشيح سليمان فرنجية، في محاولة منه لإحراج حزب الله، وإيقاع الخلاف بينه وبين حليفه الجنرال ميشال عون؛ وظناً من الحريري أن حزب الله سيسارع إلى تأييد ترشيح فرنجية على حساب عون، كون فرنجية صديق وحليف للنظام السوري وحزب الله معاً. لكن حسابات سعد الحريري (ومن يقف خلفه) لم تُطابق حسابات حزب الله، الذي أصرّ على ترشيح ودعم ميشال عون كمرشّح لرئاسة الجمهورية، أو كممرّ إلزامي لأيّ مرشّح للرئاسة.

هذه الخطوة الناقصة للحريري، والتي حظِيت بمباركة وليد جنبلاط ونبيه برّي (ضمناً)، أدّت إلى بداية التصدّع الحقيقي والفعلي في العلاقة بين سعد الحريري وسمير جعجع، لأن مبادرة الحريري باتجاه فرنجية شكّلت طعنة قاسية لجعجع. فالحريري تخلّى عن جعجع ورشّح أحد ألدّ خصومه وأعدائه لرئاسة الجمهورية، دون التنسيق المسبق معه، ظناً من الحريري أن جعجع لا يقوى على الوقوف بوجه الحريري. لكن حسابات الحريري لم توافق بيدر جعجع، الذي تمرّد على قرار ترشيح فرنجية، وقام بردّة فعل غير محسوبة عند الحريري، والتي تمثّلت بفكّ تحالفه المتين مع الحريري، وأعلن تحالفاً بديلاً مع الجنرال عون والتيار الوطني

الحر، مُعلناً (أي جعجع) تأييد ترشيح عون ودعمه لهذا الترشيح، والمضيّ في اتفاق وتفاهم مع عون، ممّا أدّى إلى خلق معادلة جديدة عزّزت من مكانة عون وحظوظه في الوصول إلى رئاسة الجمهورية.

لم ينعكس تقارب جعجع مع عون على موقف حزب الله من جعجع، رغم رغبة الأخير بفتح قنوات اتصال مع حزب الله، الأمر الذي أدّى إلى بقاء العلاقة متوترة بين حزب الله و«القوات اللبنانية»، والتي استمرّت في توجيه سهام التعطيل لحزب الله. فبقيت هذه النقطة نقطة الالتقاء السياسية الوحيدة تقريباً بين «القوات» وتيار المستقبل. لكن موقف حزب الله المسانِد للجنرال عون ومشاركته إلى جانب عون في مقاطعة جلسات الانتخاب الـ٤٠ لرئاسة الجمهورية، ساهم في توسيع دائرة الخلاف بين «القوات» وتيار المستقبل، على قاعدة أن «القوات اللبنانية» بموقفها الرافض لترشيح فرنجية، وتأييدها لترشيح عون، ساهمت في إفشال مبادرة الحريري.

وقد سعى الحريري جاهداً، تحت وطأة أزمته المالية والتنظيمية والشعبية، لتسويق انتخاب سليمان فرنجية، فزار تركيا وروسيا وفرنسا خلال شهر أيار المنصرم، طالباً من هذه الدول المساهمة والمساعدة في إيجاد المخارج. لكنه سمع من الروس والفرنسيين (بوتين وهولاند) كلاماً متطابقاً تقريباً مفاده: أن القرار في لبنان عند السيد حسن نصرالله والجنرال ميشال عون، الأمر الذي وضع سعد الحريري أمام مأزق حقيقي؛ فالسعودية تضع فيتو على عون، وحزب الله وعون لا يمكن أن يسيرا باقتراحه في دعمه لسليمان فرنجية أو غيره؛ ومصلحته (أي الحريري) في إيجاد الحلول وانتخاب رئيس للجمهورية يعيده إلى رئاسة الحكومة.

كذلك، أتت نتائج الانتخابات البلدية لتظهر هشاشة غير مسبوقة في شعبية «المستقبل» ورئيسه. كما جاءت الردود الدولية لتبيّن عدم قدرة الحريري على فرض مرشّحه بوجه عون، فكان لا بدّ للحريري من البدء بتغيير استراتيجيته المعتمدة لرئاسة الجمهورية. وقد فهم فرنجية وجنبلاط وغيرهما الوضع الجديد، فأبدى فرنجية استعداده لتقبل تخلّي الحريري عن ترشيحه، فيما أبدى جنبلاط قبوله بانتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية إذا كان في ذلك مصلحة للبنان، ممّا أدّى عملياً إلى انفراج أسارير الجنرال عون الذي بات يعتبر أنه اليوم أقرب من أيّ يومٍ مضى، منذ بداية الفراغ الرئاسي، للوصول إلى رئاسة الجمهورية.

ساعد في تبلور هذه القناعة لدى الجنرال عون عدّة عوامل أخرى مساعدة، أهمها:

١ . ارتياح عون للنتائج الذي حقّقها تياره في الانتخابات البلدية.

٢ . استمرار دعم حزب الله له.

٣ . استمرار سمير جعجع على تحالفه مع عون.

٤ . ضعف «المستقبل» ورئيسه على كافة المستويات، وحاجة الحريري لمخارج جديّة في قضية رئاسة الجمهورية.

٥ . استعداد فرنجية للتراجع عن ترشيحه في حال تبنّي الجريري لترشيح ميشال عون.

٦ . استعداد وليد جنبلاط، في تصريح علني له بداية حزيران ٢٠١٦، لبرنامج (كلام الناس)، للقبول بميشال عون رئيساً للجمهورية، مع ما يتضمنه ذلك من إمكانية موافقة نبيه برّي عليه.

٧ . إقرار هولاند وبوتين أن الحلّ مرتبط بيد السيد حسن نصرالله وميشال عون وقولهما . وفقاً لما نقلته الصحف اللبنانية . للحريري بأن عليه مناقشة موضوع الرئاسة معهما للتوصل إلى حلول.

٨ . كلام الوزير نهاد المشنوق في برنامج (كلام الناس) مع مرسيل غانم الأسبوع الفائت، والذي جعل من مبادرة ترشيح سليمان فرنجية مبادرة بريطانية برضا سعودي.

كلّ هذه المعطيات والعوامل دفعت بالجنرال عون لمضاعفة تفاؤله، والقول إنه بات يتوقع أن حظوظ سليمان فرنجية انعدمت، خاصة بعد كلام نهاد المشنوق والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند المُشار إليهما آنفاً، و«أن المرحلة المقبلة ستحمل معها بوادر توافق عليه لرئاسة الجمهورية، وأن سعد الحريري يفكر في المخارج لزيارتي، وربما زيارة السيد نصرالله بهذا الخصوص». لكن الموضوعية تقتضي القول إن تفاؤل الجنرال عون فيه بعض التسرّع، لأن الموضوع الرئاسي في لبنان تتداخل فيه عوامل دولية متعدّدة: من نتائج الميدان السوري، إلى «الفيتو» السعودي السابق على الجنرال عون، وصولاً إلى الرؤية الأميركية للتسوية في المنطقة، والتي تقوم على عدم إعطاء حزب الله أيّ إنجازات أو نقاط جديدة؛ إن لم نقل إن الرؤية الأميركية تقوم على مزيد من الحصار والضغط على حزب الله.

٢) المرحلة الرابعة والأخيرة من الانتخابات البلدية في الشمال:

شكّلت المرحلة الرابعة والأخيرة من الانتخابات البلدية في لبنان، والتي جرت في محافظتي الشمال وعكّار، أم المفاجآت، حيث تبيّن أن تيار المستقبل بدا هزيلاً في عقر داره، وفي خزّانه الشعبي، سواء في

العاصمة طرابلس أو في بقيّة المدن، من سير الضنّية إلى رحبة وصولاً القرى والبلدات التي لم يجرؤ «المستقبل» على خوض المعارك الانتخابية فيها. في حين تبيّن أن سليمان فرنجية ما زال يشكّل زعامة مسيحية شمالية. أما التيار العوني و«القوات» فلم يستطيعا إثبات فعالية تحالفهما خارج المألوف والمتوقع.

انتخابات طرابلس:

لطالما سُمِّيت طرابلس بالعاصمة الثانية للبنان، والمدينة الأكبر بعد بيروت، ومعقل تيار المستقبل، وعاصمة أهل السنّة. ولطرابلس نصيبٌ فعلي من كلّ اسم من هذه الأسماء. من هنا تظهر معاني خسارة سعد الحريري، ومعه كلّ زعماء طرابلس (ميقاتي، الصفدي وكرامي...) وأحزابها الفاعلة (الجماعة الإسلامية، الأحباش، والحزب العربي الديمقراطي) أمام لائحة شكّلها أشرف ريفي، الذي يُعتبر حديث العهد في عالم السياسة. لقد استطاع ريفي اكتساح ١٨ عضواً من أصل ٢٤ عضو في بلدية طرابلس، إضافة إلى غالبية المخاتير، ممّا أحدث صدمة كبيرة ومدوّية، ستبقى أصداؤها تتردّد حتى الانتخابات النيابية المقبلة، أياً تكن التسويات. فريفي فرض نفسه زعيماً شمالياً وشريكاً أساسياً في الزعامة السنّية إلى حين. وللموضوعية نقول إن هناك أسباباً باتت معروفة للجميع لهذا التحوّل في المزاج الشعبي الشمالي عموماً والطرابلسي خصوصاً، وأسباباً أخرى لا تزال مجهولة أو قيد التكهنات ومن أبرز الأسباب المعروفة:

. تبنّي ريفي لخطاب متطرّف ضدّ حزب الله وسورية وإيران شدّ العصب السنّي.

. استفادة ريفي من مرحلة تولّيه لمنصب مدير عام قوى الأمن الداخلي في دعم زعماء «المحاور» السنّة في طرابلس ميدانياً، والدفاع عنهم لاحقاً إعلامياً وقضائياً وسياسياً، رغم تخلّي تيار المستقبل عنهم بعد التسوية السياسية التي حصلت وأنهت الاقتتال الداخلي في المدينة.

. غياب سعد الحريري عن الساحة اللبنانية لخمس سنوات متواصلة.

ـ عدم قدرة سعد الحريري على شراء الناس بالمال نتيجة الأزمة المالية الخانقة التي يعاني منها على المستوى الشخصي والحزبي، إلى درجة عدم قدرته على دفع رواتب موظفي التيار منذ اشهر.

ـ استقالة ريفي من الحكومة، والتي استطاع أن يصوّر أنها أتت من أجل السنّة وأهالي طرابلس بوجه سورية وحزب الله، على خلفية قضية محاكمة ميشال سماحة.

. الغضب السعودي على الحريري، وشبه التخلّي عن تبنّيه . كما في السابق . كخيار وحيد لقيادة الطائفة السنّية. وبغضّ النظر عن أسباب هذا الغضب السعودية، فإن الرأي العام اللبناني عموماً، والسُنّي على وجه الخصوص، بات على معرفة بذلك، ممّا فتح الباب لاعتبار أن الحريري بات دون الغطاء المالي والسياسي الذي كان يحظى به.

. ترشيح الحريري لسليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، وتخلّيه عن الثوابت التي نادى بها وحرّض عليها منذ العام ٢٠٠٥، حتى غدت راسخة في اللاوعي عند السنّة في لبنان أو غالبيتهم على الأقل، في حين أن ريفي تقمّص مبادئ الحريري ومشى بها، داعياً إياه للعودة إلى ثوابت أبيه أو ثوابت تيار المستقبل أو ١٤ آذار!

ـ تحالفات الحريري في الانتخابات البلدية في طرابلس، أدّت إلى نقمة مزدوجة، فمناصرو الحريري لم يستوعبوا هذه التحالفات من جهة، ومناصرو خصوم الحريري الذين تحالفوا معه لم يقبلوا هذه التحالفات أيضاً.

. تيار المستقبل وبلديات الشمال الأخرى:

إذا استثنينا «القبيّات» التي فاز فيها حليف «المستقبل» النائب هادي حبيش، فإن نتائج الانتخابات في الشمال كانت بمثابة المطحنة لتيار المستقبل وحلفائه. فالتيار الذي اختار في الأعم الأغلب من البلدات السنّية ترْك الخيار للعائلات، مع دعمٍ من تحت الطاولة لهذه اللائحة أو تلك، خسر كلّ المعارك التي خاض فيها الانتخابات البلدية بلوائح محسوبة عليه، وخسرت اللوائح التي وقف خلفها باسم العائلات، لصالح لوائح منافسة مدعومة من شخصيات محسوبة على ٨ آذار تارة، أو تشكيلات عائلية مستقلة، أو شخصيات شمالية مناوئة للمستقبل. وكنماذج دالّة نورد التالي:

. في «سير الضنية»، إحدى أكبر بلدات الضنية، خسر «المستقبل» كامل أعضاء اللائحة المدعومة من أحد أبرز صقوره وابن البلدة، النائب أحمد فتفت ١٥/صفر، لصالح اللائحة المنافسة. وقد عنونت إحدى الصحف «سرّ تفتفت أحمد فتفت».

. في «الميناء» انسحب تيار المستقبل من المواجهة المباشرة، ففازت لائحة من العائلات لا تحظى بتأييد «المستقبل» مقابل مستقلّين محسوبين على «المستقبل»، في حين خرقت اللائحة المحسوبة على أشرف ريفي بـ٤ مقاعد من أصل ٢١ مقعداً.

. المعركة الأقسى على تيار المستقبل كانت في بلدة بخعون العكّارية، التي اختارها «المستقبل» لخوض معركة مباشرة فيها ضدّ ابن البلدة والنائب السابق جهاد الصمد، القريب من سورية و٨ آذار، إلى درجة أن الحريري أعطى الأوامر والتوجيهات بإنهاء «حالة جهاد الصمد» في البلدة، فأتت النتائج ١٨/صفر لصالح جهاد الصمد واللائحة المدعومة منه.

ـ في بلدة السفيْرة العكارية، فازت لائحة الجماعة الإسلامية التي يدعمها بشكل مباشر ابن البلدة أسعد هرموش (نائب سابق عن الجماعة الإسلامية) بكامل مقاعد المجلس البلدي، في وجه لائحة أخرى مدعومة من تيار المستقبل.

. في بلدة دير نبوح في قضاء الضنّية، فازت لائحة مدعومة من نجيب ميقاتي على اللائحة المدعومة من «المستقبل».

ـ فازت اللائحتان المدعومتان من الوزير السابق فيصل كرامي، في بلدتي عاصون وكفربنين، على اللائحتين المدعومتين من تيار المستقبل.

ـ فازت اللائحة المدعومة من الوزير فيصل كرامي أيضاً في بلدة وادي نحلة، قضاء طرابلس، بكامل أعضائها على اللائحة المدعومة من «المستقبل».

ـ في بلدة ببنين العكّارية، فازت اللائحة المدعومة من الجماعة الإسلامية على اللائحة المدعومة من «المستقبل»، في معركة قاسية، في هذه البلدة التي تُعتبر من أهم البلدات في القضاء.

. أعلن الحزب القومي السوري الاجتماعي فوز اللوائح المدعومة منه في العديد من القرى في وجه اللوائح المنافسة، وهي بلدات: عدبل والمنيارة والشيخ طابا.

ـ حقّق تيار المستقبل نتائج متواضعة جداً، حيث احتاج للتحالف مع النائب السابق وجيه البعريني المحسوب بالكامل على سورية وفريق ٨ آذار، للفوز في بلدية فنيدق.

هذه عيّنة من البلدات السنّية في الشمال، ونتائج الانتخابات البلدية فيها، علماً أن الغالبية العظمى من البلدات الأخرى قد فازت فيها لوائح شكّلت من العائلات وبعض القوى المحلّية في ظلّ غياب «المستقبل» عن مشهد الفعالية والتأثير فيها.

فإلى ماذا تؤشّر هذه النتائج سنياً؟

لم تترك الصحافة اللبنانية سؤالاً إلاّ وسألته حول مصير «الحريرية السياسية»، ونفوذ تيار المستقبل. وأعلن كثير من السياسيين انتهاء «الحريرية السياسية»، أو موتها، فيما اعتبر البعض الآخر أن نتائج الانتخابات البلدية تدل على التعدّدية السياسية والجماهيرية في الساحة السنّية، وانتهاء مرحلة استئثار الحريري بقرار الطائفة السنّية. والحقيقة أن نتائج الانتخابات البلدية لها مداليل وآثار بعيدة المدى وعميقة المعنى. ومن أبرز مداليل هذه الانتخابات وآثارها في الساحة السنّية:

. بروز الخلاف بين السعودية وسعد الحريري إلى السطح.

. تخلّي السعودية كدولة عن تبنّي أحاديّة الحريري للزعامة السنية.

. تراجع حجم تيار المستقبل في الساحة السنّية إلى ما دون النصف، وبعضهم قال إلى ما دون ٣٥%.

ـ بداية تفتّت تيار المستقبل، خاصة في ظلّ الطموحات المتنامية لقيادات فيه، والخلافات المستحكمة فحالة أشرف ريفي هي إحدى الحالات، ولها حالات مشابهة «نائمة» حالياً، من بينها: معين المرعبي، فؤاد السنيورة، نهاد المشنوق وآخرون.

. بغضّ النظر عن تبنّي أو عدم تبنّي السعودية لتعدّدية الزعامة السنّية فإن نتائج الانتخابات البلدية أكّدت هذه التعدّدية.

ـ موقف الحريري وتياره من الانتخابات النيابية القادمة بات أكثر صعوبة وحرجاً. فهو بالتأكيد يرغب بالتمديد مجدّداً للمجلس النيابي، وسيسعى لذلك. ولكن لا يبدو أنه يقدر على تحقيق هذا التمديد؛ لذلك هو سيعمل من خلال كتلته النيابية الوازنة وحلفائه على تعطيل إقرار أيّ قانون جديد للانتخابات حتى تجري وفقاً لقانون الستّين.

ـ بات الحريري بحاجة إلى خطوات متناقضة للحفاظ على دوره وزعامته. فإما أن يذهب نحو التطرّف وتسعير الخطاب المذهبي لشدّ العصب، مع العمل على الارتماء بأحضان السعودية للحصول على المال، من خلال التزامه أجندة معادية بالكامل لحزب الله إلى حدّ الصدام؛ وكل هذا غير متوفر حالياً. وإما أن يذهب

لتحالف وحوار مفتوح مع حزب الله ليستقوي به على خصومه في الداخل؛ وهذا لا يقدر على القيام به لأنه ليس مسموحاً له سعودياً بذلك.

. ستدفع نتائج الانتخابات البلدية بحلفاء الحريري إلى مزيد من الجرأة عليه، وعدم الثقة به، وإلى ابتزازه، وقد ذهب البعض منهم إلى خيارات أخرى، كالتقارب مع حزب الله وحركة أمل. وهذا حال وليد جنبلاط في المرحلة المقبلة.

الانتخابات البلدية في الشمال مسيحياً:

أظهرت نتائج الانتخابات البلدية في الشمال أن التحالف بين «القوات اللبنانية» والتيار الوطني الحرّ لم ينجح في إعطاء الطرفين أيّ ميزة إضافية، حيث كرّست النتائج عدم قدرة «القوات اللبنانية» على تجيير أصوات خارج دائرة المحازبين لها. لذلك، حافظ سليمان فرنجية، بتحالفه مع ميشال معوّض، على زعامته في إهدن وزغرتا، فيما استطاع بطرس حرب هزيمة هذا التحالف في تنورين. كما اكتسح النائب هادي حبيش في القبيّات رغم النفير العام الذي أعلنه تحالف القوات . التيار الوطني الحر في أكبر المدن والبلدات المارونية في قضاء عكّار. بينما أثبت القوميون السوريون والحزب الشيوعي اللبناني قدرة على منافسة التيّارين المسيحيين معاً في العديد من البلدات.

أما البلدات التي سجّل فيها طرفا هذا التحالف انتصاراً، أو أحدهما، فإن الانتصار أتى باهتاً، على الرغم من الثقل التنظيمي السياسي الذي يمثّلانه في هذه المناطق. وأبرز الأمثلة الدالّة على ذلك: انتصار لائحة التيار الوطني الحر المدعومة من «القوات اللبنانية» في البترون بـ٥٥% من الأصوات فقط، رغم أنها مسقط رأس رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي سخّر كل إمكانياته المادية والشخصية والتنظيمية والإعلامية لهذه المعركة، وانتصار لائحة «القوات اللبنانية» في بلدة بشرّي بـ٦٠% من الأصوات، رغم أنها مسقط رأس رئيس «القوات اللبنانية» سمير جعجع وزوجته.

وقد أدّت هذه النتائج لتشير إلى:

. تعدّد الزعامة في الشارع المسيحي عموماً، والشمالي خصوصاً.

. احتفاظ سليمان فرنجية بمكانته في الشارع المسيحي الشمالي رغم التحالف القواتي . العوني ضدّه.

. عدم قدرة التحالف المسيحي بين «القوات اللبنانية» والتيار الوطني على تحقيق ما روّج له من اكتساح اللوائح المقابلة وإحداث «تسونامي» لصالح التحالف. لا بل إن هناك من يتحدث عن تأثيرات سلبية لهذا التحالف على التيار الوطني الحر، الذي انخفضت الأصوات التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١٦ مقارنة بانتخابات ٢٠١٠ السابقة.

٤ . تداولت وسائل الإعلام كثيراً من التشكيك، في أوساط القواتيين والعونيين على حدٍ سواء، حيال التزام الطرف الآخر في دعم التحالف كاملاً... وهناك معلومات مؤكدة أن كلاً من ميشال عون وسمير جعجع أعطيا أوامرهما بضرورة وحتمية استمرار التحالف السياسي بين الطرفين. ولكن كلاً منهما طلب إجراء دراسة دقيقة حول التزام الطرف الآخر بالتحالف الانتخابي، ومعرفة ماذا ربح هذا الطرف من التحالف وماذا خسر.

٣) الملفات السياسية الداخلية: طبخة بحص

لم تنجح المساعي والجهود في حلحلة أيٍ من الملفات العالقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. لذلك أتت جلستا الحوار الوطني والحوار الثنائي بين حزب الله و«المستقبل» أشبه بجلسات رفع العتب، من أجل هدف واحد هو تخفيف الاحتقان في الشارع. وقد استطاع تيار المستقبل التغلّب على ذاته، بعد الهزائم التي مُني بها في الانتخابات البلدية، خاصة في الشمال، مؤكداً على استمرار الحوار مع حزب الله، رغم أن أشرف ريفي استطاع أن يكتسح بلدية طرابلس بشعارات معادية للحزب وسلاحه.

أما الحكومة، فقد عقدت جلستين لها، لكنها بقيت غارقة في المزايدات السياسية الفارغة التي تعقّد حياة اللبنانيين بدلاً من إيجاد الحلول لمشاكلهم الحياتية والاقتصادية والبيئية. فعلى الرغم من تزاحم الملفات، وعودة أزمة جهاز أمن الدولة، وقضية الإنترنت غير الشرعي، إلاّ أن الحكومة لم تنجح حتى في مناقشة هذه القضايا أو محاولة إيجاد الحلول لها. وأُغلقت جلستا الحكومة على نقاش كيدي لما بات يعرف بسدّ جنة، الذي يرفضه حزب الكتائب وتيار المستقبل وبعض المناوئين للتيار الوطني الحرّ، بحجّة التداعيات البيئية السيّئة لهذا السد؛ علماً بأن المنافع الناجمة عنه أكبر بكثير من المفاسد، خاصة وأنه سيروي الإنسان والمزروعات في العديد من المناطق في كسروان وجبيل والعاصمة بيروت، وسيمنع الهدر المتواصل للمياه التي تذهب إلى البحر، دون فائدة منها، رغم الحاجة إليها.

إذاً، أقفلت جلستا الحكومة دون التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع الذي من المفترض أن يكون محطّ إجماع وطني، نظراً لحاجة البلاد له ولأمثاله من المشاريع. لكن الكيدية السياسية تدفع بعض الأطراف في

لبنان، وبشكل دائم، إلى عرقلة المشاريع الحياتية والإنمائية والبيئية الضرورية، فقط لأنها ستشكّل إنجازاً للفريق الذي اقترحها أو يُشرف على تنفيذها.

٤) مندوبة الأمين العام للأمم المتحدة تعلّق على تهديد الأمين العام لحزب الله

في ذكرى أسبوع الشهيد القائد مصطفى بدر الدين، أكد سماحة السيد حسن نصرالله أنه «إذا امتدّت يد الإسرائيليين إلى أيّ مجاهد من مجاهدينا سيكون ردّنا مباشراً وخارج مزارع شبعا». وقد أتى هذا التهديد في إطار حديث إعلامي وسياسي في الكيان الغاصب عن إرباك واستنزاف لحزب الله في سورية، بعد استشهاد عدد لا بأس به من قادته المعروفين هناك، وتهديدات إسرائيلية متواصلة، الأمر الذي يوحي برغبة «إسرائيل» الدخول على خط المزيد من «الاستنزاف» للحزب من خلال اغتيال بعض قادته (بالعمل المباشر أو غير المباشر). ويعزّز هذا الاعتقاد إعلان «إسرائيل» إنشاء لجنة ارتباط مع الفصائل المسلّحة داخل سورية، شبيهة بتلك التي كانت قائمة أثناء احتلالها للجنوب اللبناني، ممّا قد يؤدّي إلى انتظام عمل الجماعات المسلحة في سورية (أو بعضها على الأقل) وفقاً للأجندة الإسرائيلية.

هذا الاستنتاج ألمح إليه الأمين العام لحزب الله في أسبوع الشهيد بدر الدين، عندما أكد «أن ليس لدينا أدلّة على وقوف الإسرائيليين خلف عملية الاغتيال، إلاّ أننا لا نبرّئ «إسرائيل» منها»؛ بمعنى أن الإسرائيليين قد يكونون وراء عملية الاغتيال تخطيطاً ورصداً عبر الوسائل الفنية، إلاّ أنهم أوكلوا التنفيذ المباشر لإحدى الجماعات التكفيرية المسلّحة في سورية.

تهديد الأمين العام لحزب الله بالردّ على استهداف «إسرائيل» لأيّ مجاهد من مجاهدي الحزب خارج مزارع شبعا، استنفر مندوبة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في لبنان، السيدة سيغريد كاغ، ودفعها في حديث لجريدة السفير في ٢٠١٦/٥/٢٨، للمطالبة بضرورة احترام القرار ١٧٠١ والامتناع عن استخدام أية مفردات وتعابير تؤجّج التوترات، معتبرة أن مثل هذه التصريحات من شأنها أن تسبّب خطراً على الاستقرار عند الخط الأزرق، ومحذّرةً بلغة فيها شيء من التهديد من أن تؤدّي إلى تصعيد محتمل، يؤدّي بدوره إلى نزاع واسع. وأكدت أنها ستثير هذا الأمر أمام مجلس الأمن الدولي!

لكن، لم يعد ممكناً لحزب الله بعد كلام الأمين العام للحزب التراجع عن الردّ على «إسرائيل» خارج مزارع شبعا، في حال قامت «إسرائيل» باستهداف أيٍ من مسؤولي الحزب أو مقاتليه، لأن عدم تنفيذ التهديد وخارج مزارع شبعا، سيدفع بـ«إسرائيل» لمزيد من الاستهداف لكوادر الحزب وقياداته؛ فضلاً عن التأثير السلبي على

مصداقية الحزب من جهة ومعنويات جمهوره ومؤيّديه من جهة ثانية. لذلك، فإن الجميع على موعد مع ردٍ مؤكدٍ على جيش العدو الإسرائيلي خارج المزارع في حال ارتكبت «إسرائيل» أيّ حماقة ضدّ الحزب وكوادره وعناصره مستقبلاً.

٥) الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد مضامين تقريره لكنه يعتبره غير مُلزم!

خطر اللجوء السوري على التركيبة المجتمعية والديموغرافية والسياسية، وحتى الأمنية والاقتصادية في لبنان، بات هاجس كل الأطراف اللبنانية، لا سيّما المسيحيين منهم، خاصة في ظلّ التصريحات الغربية والدولية عموماً، والأوروبية على وجه الخصوص، التي تتعاطى مع الموضوع على أساس:

١ . البرامج البعيدة الأمد التي تتحدث عن معالجات لفترات زمنية طويلة.

٢ . الإغراءات المادية للبنان باستيعاب اللاجئين على أراضيه والغمز من زاوية التوطين، وتأمين الاستقرار الدائم لهم.

٣ . اعتبار أن هدف الأوروبيين (والغرب) من وراء الاهتمام بهذه الأزمة الإنسانية، مرده إلى مخاوف من انتقال هؤلاء من لبنان إلى الدول الأوروبية والغربية.

٤ . عدم وجود أيّ مبادرة غربية أو أوروبية أو دولية لإعادة هؤلاء إلى بلدهم في المدى المنظور، وبدء التنظير العملي لتجنيسهم أو تأمين إقامة دائمة لهم، من خلال تحسين ظروف عيشهم، وإدخالهم في النسيج الاجتماعي اللبناني، وتأمين فرص العمل والتعليم لهم ولأبنائهم!

وقد تناولنا أزمة اللجوء السوري إلى لبنان في قراءاتنا السياسية السابقة، والمبادرات الأوروبية والدولية المريبة تجاه لبنان بهذا الخصوص. إلاّ أن أخطر ما صدر عن المجتمع الدولي كان ورقة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، التي سيقدّمها كمشروع حلّ لأزمة اللجوء السوري، في مؤتمر دولي سيُعقد في نيويورك لبحث هذه الأزمة، والتي تنصّ على: ضرورة استيعاب اللاجئين السوريين في أماكن تواجدهم وضرورة اندماجهم في المجتمعات التي يتواجدون فيها، ووضع السياسات الوطنية من قِبل الدول للتكيّف مع بقائهم، وصولاً إلى إعطائهم الجنسية!

هذه الورقة، التي كشف عنها وزير الخارجية اللبنانية جبران باسيل في ١٨ أيار/٢٠١٦، دفعت بباسيل إلى توجيه رسالة للأمين العام بان كي مون، أعلن فيها تمسك لبنان بموقفه الرافض للتوطين والتجنيس. ومعتبراً أن الحلّ الوحيد هو بعودتهم السريعة والآمنة إلى وطنهم سورية.

وقد ردّت ممثّلة الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ على رسالة باسيل قائلة: «إن تقرير الأمين العام الأخير حول اللاجئين عالمي وليس مُلزماً. وهو موجّه لاجتماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن نتطلّع لأن يبلور لبنان مواقفه كعضو في الأمم المتحدة، في ما يتعلق بوضعه الخاص».

هذا الموقف الملتبس يتضمن اعترافاً بالتقرير واعترافاً بعالميته، في حال إقراره في المؤتمر الذي ستعقده الأمم المتحدة بهذا الخصوص. وعندها سيصبح مُلزماً بحكم الأمر الواقع والإقرار الدولي معاً. وما يؤكد ذلك ما أكدته (كاغ) في التصريح نفسه عندما قالت: «هذا الموضوع يتطلب جهداً جماعياً. وثمة فرصة ضخمة أمام لبنان ليطلب تعاون البلدان الأخرى وتقاسم المسؤولية معاً».

تجدر الإشارة إلى أن أزمة النزوح السوري في لبنان، يتفرّع عنها أزمة اجتماعية وإنسانية سيكون لها تداعياتها الخطيرة جداً في المستقبل، حيث يولد سنوياً . وفقاً لتصريح وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس . حوالى ٥٠ ألف مولود سوري بدون قيود وأوراق رسمية أو ثبوتية؛ الأمر الذي سيجعل هؤلاء مئات الآلاف في السنوات القادمة، مع ما تسبّبه هذه الظاهرة من أزمات اجتماعية وأمنية واقتصادية وديموغرافية وسياسية عندما يصبح هؤلاء شبّاناً، حيث سيدفعهم وضعهم الاجتماعي والإنساني نحو اليأس والإرهاب إن لم يجد المجتمع الدولي حلاً سريعاً لقضيتهم.

٦) قانون الانتخاب والانتخابات النيابية المقبلة:

ما من أحد في لبنان مستعد لتبنّي خيار تأجيل الانتخابات النيابية في أيار من العام ٢٠١٧. لكن بالتأكيد هناك من يرغب في التأجيل، وعلى رأس الراغبين بذلك تيار المستقبل المتهالك الذي تشير المعطيات المتوفرة بعد الانتخابات البلدية، إلى أنه سيكون الخاسر الأكبر في أيّ انتخابات نيابية مقبلة، وعلى أيّ قانون انتخابي جرت. لذلك نجد التخبّط واضحاً في أداء هذا التيار وقياداته ونوّابه في النقاشات الجارية في اللجان النيابية لقانون الانتخاب الذي ستُجرى على أساسه الانتخابات النيابية القادمة.

وعلى الرغم من إصرار النائب وليد جنبلاط على ضرورة التوصل لقانون انتخابي وإقراره، وعلى الرغم من تبنّي الرئيس نبيه برّي للقانون المختلط، وعلى الرغم من إعلان جميع القوى السياسية البراءة من قانون الستّين الذي جرت على أساسه الانتخابات النيابية الأخيرة في العام ٢٠٠٩، إلاّ أن ما يرْشح عن المداولات والنقاشات لقوانين الانتخاب المطروحة والمقدّمة أمام اللجان النيابية المشتركة، يشير إلى تعثّر الاتفاق على قانون انتخابي جديد، بما في ذلك القانون المختلط، الذي أعلن النائب علي فيّاض أن احتمال التوافق عليه كمخرج لجميع الأطراف السياسية في لبنان بدأ يتضاءل، الأمر الذي سيضع اللبنانيين أمام أمر واقع، ألا وهو إجراء الانتخابات النيابية في أيار ٢٠١٧ على أساس قانون الستّين، الذي يرفضه الجميع في العلن وتراهن عليه الغالبية النيابية في السرّ متمثّلة بتيار المستقبل والمستقلين المسيحيين ووليد جنبلاط ونبيه برّي، على قاعدة قانونية دستورية تقول بإجراء الانتخابات النيابية على أساس القانون السابق إذا لم يتم الاتفاق على قانون جديد قبل شهرين من إجراء الانتخابات.

حزب الله كان قد أكد موقفه على لسان الأمين العام للحزب ونائبه، والمتمثّل بتأييد حزب الله لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة، وعلى أساس النسبية. وأعلن الحزب أنه لا يخشى من إجراء الانتخابات وفقاً لأيّ قانون انتخابي، وأنه مستعدٌ لإجرائها حتى ولو على أساس قانون الستّين، وذلك على قاعدة أن حزب الله يُبدي إيجابية وانفتاحاً كاملين لإجراء الانتخابات. ولكن هذا الموقف أوقع حزب الله في الالتباس وجعله محطاً للانتقاد، وكأنّ الحزب يفتح بموقفه هذا الباب أمام إجراء الانتخابات على أساس قانون الستّين.

تجدر الإشارة إلى أن حزب الله يراهن على أن وضع تيار المستقبل، المترهّل تنظيمياً والمتخبّط مالياً، والمتعثّر شعبياً وفي تحالفاته السياسية، لن يتمكن في ظلّ أيّ قانون انتخابي، حتى قانون الستين، من الحصول على نتائج تخوّله الحفاظ على كتلته النيابية الحالية. ويستدلّ الحزب على صحّة استنتاجاته في هذا المجال، من نتائج الانتخابات البلدية التي أكدت تراجعاً حاداً في شعبية «المستقبل» وحضوره السياسي والشعبي، خاصة وأن هذا التراجع يترافق مع أزمة مالية حادّة، وخلافات متعدّدة في علاقات التيار وزعيمه سعد الحريري إقليمياً (مع السعودية تحديداً) ومحلّياً (مع القوات اللبنانية والمسيحيين)؛ وهذا ما أكده نائب الأمين العام لحزب الله، في مقابلة له مع صحيفة الأخبار بتاريخ ٢٠١٦/٦/٦، عندما اعتبر أن تيار المستقبل لن يستطيع الحفاظ على كتلته النيابية حتى على قانون الستّين، وأن من مصلحة «المستقبل» الموافقة على إقرار قانون على أساس النسبية.

كذلك، فإن حنكة الرئيس نبيه بري السياسية دفعته إلى التحذير في ٢٠١٦/٦/١ من ما يُعتبر أمراً واقعاً، وهو عدم إقرار قانون جديد للانتخابات، معتبراً أن إجراء الانتخابات على أساس قانون الستّين هو من الناحية العملية إعادة تمديد مُقْنع للمجلس النيابي الحالي.

٧) لبنان والحرب على الإرهاب:

يحظى لبنان بغطاء دولي يمنع تفجّر الأوضاع الأمنية فيه. وينعكس هذا الغطاء في الدعم المستمر دولياً للجيش اللبناني والأجهزة الأمنية في محاربة المجموعات المسلّحة على حدوده، وملاحقة الخلايا الأمنية الإرهابية في الداخل؛ إضافة إلى غضّ الطرف عن الدور الذي يلعبه حزب الله في هذا المجال، على الرغم من إعلان الولايات المتحدة حربها المالية والاقتصادية على الحزب وبيئته الحاضنة.

إن المراقبين للأحداث الأمنية في لبنان وعلى الحدود يجزمون بوجود تعاون دولي مع الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية من جهة، وتعاون بين حزب الله والجيش اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية من جهة ثانية، الأمر الذي مكّن الجيش والأجهزة الأمنية من استهداف المجموعات الإرهابية المسلّحة في منطقة عرسال وجرودها، وتفكيك واعتقال العديد من الشبكات والخلايا النائمة في الداخل اللبناني، إلى درجة أنه لا يكاد يمرّ يوم إلا وهناك استهداف عسكري أو أمني للإرهاب في جرود عرسال أو الداخل اللبناني .

تجدر الإشارة هنا إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع المحسوبة على تنظيم (داعش) تناقلت مؤخراً أخباراً مفادها: أن أمر العمليات قد صدر من قيادة التنظيم باستهداف لبنان، الأمر الذي ساهم في تسريع الجهود الأمنية اللبنانية بالتعاون مع أمن المقاومة، وأجهزة استخبارات دولية، لملاحقة الشبكات والخلايا والأفراد التابعين لداعش على الأراضي اللبنانية، ممّا يفسّر حجم الاعتقالات والمداهمات التي استهدفت خلايا وأفراد هذا التنظيم في الأونة الأخيرة.

٨) إطلاق النار في الهواء «ثقافة» يدفع ثمنها الشهداء والناس:

إطلاق النار في الهواء ابتهاجاً أو حزناً، «ثقافة لبنانية» عابرة للطوائف والمناطق. لكنها في الآونة الأخيرة شهدت تزايداً ملحوظاً ما أدّى إلى سقوط ٤ قتلى و ١١ جريحاً خلال أسبوعين، جلّهم في المناطق المحسوبة على المقاومة، الأمر الذي دفع بالأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله للحديث في الموضوع، في احتفال مركزي لكشافة الإمام المهدي نهاية شهر أيار الماضي. وقد أصدر سماحته تعميماً تنظيمياً، جدد

فيه تحريم هذه الظاهرة وتجريم من يمارسونها، ورفع الغطاء عنهم قانونياً وتنظيمياً، معتبراً أن الذين يمارسون إطلاق النار يمارسون فعلاً محرّماً شرعاً وأخلاقاً وقانوناً ويطلقون النار على أجساد الشهداء وإنجازاتهم.

أتى كلام سماحة السيد هذا في ظلّ حملة إعلامية مكثّفة من قبل الإعلام المعادي لحزب الله. ربطت بين هذه الظاهرة والسلاح غير الشرعي المتفلّت بيد حزب الله والمجموعات التابعة له. وقد وصل الأمر إلى حدود قيام المكاتب الشبابية في قوى ١٤ آذار (القوات . الكتائب . المستقبل . الأحرار) والشباب التقدمي، بتنظيم وقفة شبابية في بيروت بتاريخ ٢٠١٦/٦/٩ استنكاراً لهذه الظاهرة، حيث ربط مندوبو الأحزاب المذكورة بين سلاح حزب الله وانتشار هذه الظاهرة التي تُعرّض حياة المدنيين وأمن المجتمع والناس في الشارع للخطر!

لكن من الظلم تحميل سلاح حزب الله المسؤولية عن هذه الظاهرة التي تعم كل المناطق والطوائف والأحزاب اللبنانية بنسب متفاوتة. إن توجيه الاتهام لحزب الله وتسليط الضوء عليه، يعكس وجود مشروع لتشويه سمعة الحزب وسلاحه من جهة، وخطورة هذه الظاهرة وضرورة إيجاد حلول لها لسحب الذرائع التي تنال من الحزب وجمهوره من جهة ثانية. وبما أن حزب الله هو المستهدف الأول، فإن عليه بذل الجهود المكثفة لمحاربة هذه الظاهرة ورفع الغطاء عن المرتكبين، حتى لا يتم النيل من الحزب وتضحيات شهدائه من هذه الزاوية التي يُعتبر الحزب بريئاً منها ومحارباً لها.

٩) العقوبات الأميركية على حزب الله ودور المصارف اللبنانية

تصاعدت الضغوط الأميركية على حزب الله اقتصادياً ومالياً، في ظل تماهٍ كامل للمصرف المركزي والمصارف اللبنانية مع القانون الأميركي تجفيف منابع الدعم المالي لحزب الله، وتضييق الخناق على الحزب وبيئته وجمهوره مالياً.

وصحيح أن القانون الأميركي مُلزم لكلّ الدول والمصارف في العالم، خاصة المصارف اللبنانية، إلاّ أن المصارف اللبنانية ذهبت لتطبيق القانون الأميركي بحقّ حزب الله بطرق كيدية تارة، ومخاوف غير مبرّرة تارة أخرى. فهي عمدت إلى تعميم تطبيق القانون على المؤسسات الاجتماعية والصحية والإعلامية والتربوية التابعة لحزب الله، وعلى مسؤولي الحزب ونوّابه ووزرائه في الحكومة ومجلس النوّاب وفروعهم (أولادهم وزوجاتهم...)، في ظلّ غضّ الطرف من مصرف لبنان على هذه الممارسات من جهة، وتأييده لها من جهة ثانية الأمر الذي أدّى إلى إصدار كتلة الوفاء للمقاومة لبيانها الشهير نهاية الشهر الفائت، والذي اعتبرت فيه أن الإجراءات الانتقائية التي تعتمدها المصارف والتطبيق العشوائي للقانون الأميركي المرفوض أصلاً، تؤدّي

إلى تقسيم اللبنانيين إلى فئات بشكل يتعارض مع مساواة المواطنين أمام القانون، ويتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية. وقد ألمح بيان الكتلة إلى أن مثل هذه الإجراءات الظالمة تؤدّي إلى تهديد الاستقرار المالي والمصارف في لبنان، الأمر الذي فُسّر على أنه تهديد من حزب الله بمقاطعة المصارف التي تتجنّى على حزب الله وبيئته؛ فأصدر حاكم مصرف لبنان تعميماً لتصحيح الخلل القائم، يطلب فيه من المصارف اللبنانية عدم المبادرة إلى إقفال أيّ حساب أو التمنّع عن فتح أيّ حساب، قبل مراجعة هيئة التحقيق الخاصة، المولجة البحث في كلّ قضايا «الجرائم» المالية الدولية والمحلّية وتبييض الأموال ودعم الإرهاب، على أن تردّ الهيئة المذكورة على مراجعات المصارف بهذا الخصوص في مهلة ٣٠ يوماً.

هذا التقييم جاء بناءً على اتفاق وتنسيق يُرضي حزب الله ولا يغضب الأميركيين. إلاّ أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أعاد «تفجير الموقف» مع حزب الله من جديد، في محاولة منه لطمأنة الأميركيين، حين قال لقناة «سي أن. بي. سي» في ٢٠١٦/٦/٨: «لا نريد أن يكون بضعة لبنانيين السبب في تسميم صورة لبنان وتشويهها في الأسواق المالية»، متحدثاً عن عدم السماح بتلويث سمعة القطاع المصرفي اللبناني في العالم جرّاء بعض الأموال المشبوهة!

هذا الكلام الجديد لحاكم مصرف لبنان أدّى إلى رد يتناسب مع خطورته من كتلة حزب الله النيابية، التي وصفت «مواقف سلامة بالمريبة والملتبسة»، معتبرة أن الإدارة الأميركية قد وجدت في بعض القطاع المصرفي ضالّتها لتحقيق سياستها.

لكن بعض الأوساط المطّلعة تتحدث عن ما يشبه توزيع الأدوار بين حزب الله وحاكم مصرف لبنان. فالحاكم يضغط في كلام علني ويؤكد التزام المصارف اللبنانية بمندرجات القانون الأميركي، وحزب الله يصعّد ضدّ حاكم مصرف لبنان، الذي يعمل على استغلال هذا الهجوم ضدّه وضدّ القطاع المصرفي لفرملة الخطوات المتهوّرة لبعض المصارف اللبنانية، ولفرملة الاندفاعة الأميركية التي فيما لو أخذت طابعاً شاملاً ضدّ الشيعة في لبنان، فإنها ستؤدّي إلى انهيار القطاع المصرفي اللبناني على أساس أن الشيعة يشكّلون ثلث، وربما أكثر، من نسبة المودعين في المصارف اللبنانية.

وبالفعل، فإن هذه السجالات بين حزب الله والحاكم أدّت إلى «فرملة» اندفاعة المصارف التطوعية ضدّ حزب الله ومؤسساته المدنية والصحية والاجتماعية والتربوية... التي كانت بعض المصارف في وارد إيقاف كلّ حساباتها رغم عدم ذكرها في لائحة العقوبات الأميركية. وهذا ما عكسته نتائج اجتماع هيئة التحقيق الخاص

في ٢٠١٦/٦/٨، والتي رفضت طلب بنك (سوسيتيه جنرال) بإيقاف حسابات نوّاب ووزراء لحزب الله، ومؤسسات تربوية تابعة له أو تدور في فلكه أو مقرّبة منه، وأبرزها جمعية التعليم الديني، والمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم، وجمعية المبرّات الخيرية الإسلامية.

انفجار فردان أمام بنك لبنان والمهجر: لغز يحتاج إلى حلّ

منذ اللحظات الأولى لانفجار العبوة الناسفة التي استهدفت في الظاهر بنك لبنان والمهجر في فردان، عند الثامنة وعشر دقائق من مساء الأحد الواقع في ٢٠١٦/٦/١٢، وجّهت وسائل إعلام ١٤ آذار وبعض الشخصيات المحسوبة على هذا الفريق سهام الاتهام لحزب الله على خلفية العقوبات المالية التي يُطبّقها هذا البنك ضدّ حزب الله ونوّابه ومؤسّساته، متجاوزاً ما يطلبه قانون العقوبات المالية الأميركية على الحزب، وذلك قبل بدء أيّ تحقيقات أمنية أو جنائية. وحتى التصريح الأوّلي لوزير الداخلية نهاد المشنوق غمز من قناة حزب الله بقوله: إن هذا التفجير يختلف عن التفجيرات الإرهابية السابقة التي استهدفت لبنان منذ اندلاع الأزمة السورية، مُعتبراً أنه يحمل رسالة مصرفية!

والمستغرب أن وليد جنبلاط ركب الموجة أيضاً، فاعتبر أن الانفجار يستهدف الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي في لبنان، وأنه يستهدف الليرة اللبنانية، مشيراً إلى أن المستفيد الأول «إسرائيل» والمتضرّر الأول هو حزب الله.

وبغضّ النظر عن الجهة التي تقف خلف الانفجار، إلاّ أنه عمل مشبوه سيتم حتماً استغلاله ضدّ حزب الله، والعزف على وتر الصراع المحتدم بين الحزب من جهة ومصرف لبنان والمصارف الخاصة من جهة ثانية. وسيكون لهذا الاستغلال أثرٌ سلبي في حال جرى استغلاله لتصوير حزب الله على أنه يعمل على ضرب الاقتصاد والاستقرار المالي المهزوز في لبنان.

لكن كلّ المتحمّسين لاتهام حزب الله نسوا أو تناسوا مجموعة من المعطيات والقرائن الخطيرة التي تضع الشبهة في مكان آخر، وتجعل من الانفجار عملاً يستهدف حزب الله وسمعته، من خلال استغلال الصراع أو النزاع القائم بينه وبين المصارف. ومن أبرز المعطيات والقرائن الخطيرة التي تجعل الاتهام يذهب في اتجاه آخر ما يلي:

١ . تهديدات (داعش) المتواصلة والعلنية للأمن والاستقرار في لبنان.

٢ . اعترافات الشبكات التي قُبض عليها، والتي تنتمي لداعش، بأن الاستهدافات تشمل أسواقاً ونوادٍ ليلية و... إلخ.

٣ . التحذيرات التي أرسلتها بعض السفارات الأجنبية في بيروت لرعاياها في لبنان، والتي تحذّرهم من التوجه إلى بيروت وإلى شارع الحمرا بالتحديد، وذلك قبل يوم واحد من التفجير وخلال نهار التفجير.

٤ . العبوة الناسفة وضِعت، وفقاً للمعلومات الأوّلية التي تناقلتها وسائل الإعلام، ووفقاً لتصريح للصحافي رضوان مرتضى لقناة الميادين، تحت سيّارة مرتضى الذي يُعتبر من أهم الصحافيين اللبنانيين الذين كتبوا وحلّلوا وأنتجوا إعلامياً عن (داعش) و(النصرة) والمجموعات الإرهابية وتفجيراتها في سورية ولبنان. وكان قد تلقّى تهديدات كثيرة بالقتل من هذه المجموعات سابقاً.

٥ . الانفجار وقع في مقابل مبنى جريدة الأخبار، والتي تُعتبر جريدة ٨ آذار، والمقرّبة من حزب الله، والمؤيدة له وللنظام السوري في مواجهة الجماعات الإرهابية.

إضافة إلى كلّ ذلك، يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن من مصلحة أعداء حزب الله الإقليميين والدوليين وضعه في قائمة المنظمات الإرهابية، على خلفيات استهدافه مالياً وأمنياً وتقليب الرأي العام اللبناني ضدّه، فتمّ اختيار مصرف لبنان والمهجر لكثرة الحديث عنه بأنه كان الأشد بين المصارف اللبنانية في التطبيق العشوائي والاستنسابي للقانون الأميركي ضد حزب الله مالياً.

١٠) تيار المستقبل باقٍ بالاعتماد على التوترات المذهبية رغم إخفاقاته:

يعتبر تيار المستقبل العامود الفقري لفريق ١٤ آذار، والذي يشكّل رأس حربة متقدّمة للسياسة السعودية والأميركية المعادية لحزب الله ومحور المقاومة والممانعة في المنطقة، والذي يتماهى . دون مبالاة . مع الأهداف التي تُعلنها «إسرائيل» فيما يتعلق بسلاح المقاومة من جهة، والعداء لسورية وإيران من جهة ثانية. هذا التيار الذي تأسس موضوعياً في أوائل التسعينيات من القرن الماضي على يد رفيق الحريري، وتبلور كحزب سياسي له بُنية تنظيمية واتجاه سياسي محدّد بعد مقتل الحريري في ١٤ شباط من العام ٢٠٠٥، قام على ركائز واهية؛ فلا وجود لرؤية عقائدية أو مشروع سياسي له، أو أهداف يمكن أن توصف بالاستراتيجية وأهم الركائز التي قام عليها «المستقبل» هي:

١. الولاء السياسي التام للسعودية كمرجعية إقليمية.

٢. الولاء للشخص المتمثل برفيق الحريري ومن بعده نجله سعد الحريري.

٣ـ الجذب بناء على عنصر المال والتشغيل. هذا العنصر الذي استفاد منه رفيق الحريري في تحويل السنّة من طائفة فيها نسبة عالية من الأغنياء والميسورين إلى طائفة تابعة له، بعد أن حوّلها إلى ثقافة التبعية والاستزلام، وحطّم نفوذ العائلات الكبرى فيها اقتصادياً وسياسياً.

٤ـ الولاء المذهبي. وهو الوتر الذي يمكن القول إن تيار المستقبل عمل عليه منذ الإرهاصات الأولى لبداية تشكّله كتيار. وقد شكّل رفيق الحريري وتياره مُنقذاً للسنّة في لبنان ورافعة لهم بين الطوائف، حيث أن للشيعة أحزابهم القوية، وللدروز وللمسيحيين أيضاً منذ اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥؛ إلاّ السنّة الذين كانت تتجاذبهم زعامات تقليدية عائلية إقطاعية، كآل كرامي والصلح والبزري وسلام... دون أن يكون لهم حزب يقودهم ويُعبّر عنهم كما هو حال باقي الطوائف. وكان السنّة ما بين عامي (١٩٧٥ . ١٩٨٢) يستقوون بمنظمة التحرير الفلسطينية التي خرجت من لبنان اثر الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، فأصيب السنّة بالإحباط المصطنع؛ وزاد هذا الإحباط مع خروج (المارد الشيعي) من القمقم وبروز الشيعة في لبنان مع حزب الله كقوّة محلية وإقليمية مسيطرة وفاعلة. وهنا ظهر الحريري مع تحريض مذهبي غير مسبوق ليحاكي نقاط الضعف عند السنّة، ويوحي لهم بالأمل، فالتفوا حوله مذهبياً.

إذاً، هذه هي العناصر والمرتكزات التي نشأ وتأسّس ونما على أساسها تيار المستقبل. لكن هذا التيار مرّ بكثير من المحطّات التي جعلته يصل إلى حدود الاحتكار شبه الكامل لقرار الطائفة السنّية، إلى أن أُسقطت حكومة الحريري عام ٢٠١٠، وبدأ العدّ التنازلي الذي أضعف هذا التيار موضوعياً، رغم أنه عملياً لا زال مُمسكاً بمفاصل القرار في الطائفة السنية بمفاعيل متعددة وأسباب متنوّعة، أبرزها:

١. انتخابات ٢٠٠٩ النيابية التي أعطت التيار أغلبية نيابية سنّية، وأعطته مع حلفائه في ١٤ آذار أغلبية نيابية على مستوى الوطن.

٢. إمساك تيار المستقبل بمفاصل الدولة.

٣. غياب المنافس الجدّي للتيار داخل طائفته.

٤. الرعاية السعودية المعنوية التي تحاصر كلّ من يعارض «المستقبل» في الساحة اللبنانية.

٥. والأهم من ذلك كلّه اللعب المستمر على الوتر المذهبي والإغراء المادي.

هذه العناصر التي تقف وراء بقاء المستقبل ممسكاً بمفاصل الطائفة السنّية في لبنان، رغم النقمة العارمة في هذه الطائفة اليوم على التيار لجهة تخلّيه عن أبنائها وغياب زعيم التيار سعد الحريري عن البلد، وغياب عنصر المال حالياً.

لقد فقد تيار المستقبل عنصراً أساسياً من عناصر جذبه وهو المال، نتيجة الأزمة المالية التي يعاني منها التيار منذ خمس سنوات، والتي اشتدّت كثيراً في الأشهر العشرة الأخيرة لدرجة التوقف عن دفع الرواتب. أما العنصر الثاني المتمثّل بالولاء للشخص (بعد ضعف الحريري)، فيعاني من خلل كبير، نتيجة أمرين أساسيين: الأول العجز المالي الي يعاني منه هذا «الزعيم»، والثاني غياب الزعيم عن ناسه وجمهوره وطائفته منذ سقوط حكومته، وإن حضر منذ ٣ أشهر تقريباً؛ إلاّ أن ضعفه المالي والنكسات التي يتعرّض لها جعلته في حكم الغائب.

بقي عنصر واحد يشكّل المرتكز الأساسي في الجذب والاستقطاب، وهو عنصر الولاء المذهبي واللعب على الوتر المذهبي وهو عنصر يجيده جيّداً تيار المستقبل، كونه يشكّل له طوق نجاة في ظل انحسار العنصرين الآخرين: المال وحضور «الزعيم».

وفي المعلومات المتوفرة أن حالاً من الغضب تسود الشارع السنّي نتيجة غياب الحريري عن جمهوره، ونتيجة تخلّيه عن هذا الجمهور تحت وطأة الأزمة المالية التي يعاني منها. لذا، فإن «المستقبل» سيعمد إلى أسلوب التحريض ضدّ حزب الله وإيران والنظام السوري بخلفيات مذهبية لإعادة الإمساك بالجمهور المشحون مذهبياً، بعد أن استطاع أشرف ريفي سرقة قسم من هذا الجمهور بالخطاب الموتور الذي كان يعتمده »المستقبل«.

ولو توفرت في هذه الظروف والأوضاع قيادات سنّية، وطنية أو قومية أو إسلامية معتدلة، وتتمتع بالكاريزما وتمتلك المال، لاستطاعت أن تخلق حالة مزعجة لآل الحريري وتيّارهم. ونتيجة المخاوف من قيام حالات سنّية مؤيّدة أو متقاطعة مع إيران وسورية تملأ الفراغ، تعمد السعودية إلى إيجاد سُبل للتواصل مع

المكوّنات السنّية الأخرى، ومع العائلات السياسية التقليدية، مثل عبد الرحيم مراد وفيصل كرامي ونجيب ميقاتي، وحتى أسامة سعد مستخدمة أسلوب الاستيعاب من جهة، والعصا والجزرة من جهة ثانية.

وقد نجحت هذه السياسة في البقاع الغربي جزئياً. إلاّ أنها فشلت في باقي المناطق ذات الأغلبية السنية خاصة في الشمال اللبناني خلال الانتخابات البلدية الأخيرة، والتي أظهرت ضعف تيار المستقبل وعدم قدرته على الاحتفاظ بأحادية التمثيل للطائفة السنّية؛ وكذلك ضعف السعودية وعدم قدرتها على الإمساك بكافة مكوّنات هذه الطائفة، خاصة بعد أن استطاع أشرف ريفي هزيمة اللائحة التي تشكّلت في طرابلس برعايةٍ واحتضانٍ كاملين من السفير السعودي في لبنان علي عواض العسيري. ويظهر هذا الضعف في:

. عدم تبنّي السعودية حتى الآن لحالة أشرف ريفي.

. عدم قدرة السفير السعودي في بيروت على إجراء مصالحة بين ريفي والحريري.

ـ اتّهام نجيب ميقاتي لحالة أشرف ريفي بأنها تلقّت دعماً مادياً ومعنوياً من تركيا، التي طلبت من الجماعة الإسلامية في طرابلس التصويت للائحة ريفي.

ـ بروز قوي لشخصيات سنّية مؤيّدة لسورية وفريق ٨ آذار في العديد من البلدات الشمالية على حساب تيار المستقبل، مثل وجيه البعريني، جهاد الصمد، فيصل كرامي... إلخ.

ـ عدم نجاح السعودية بتغيير الاتجاه السياسي لعبد الرحيم مراد وأسامة سعد، الأمر الذي يسمح بالاستنتاج أن «المستقبل» والسعودية معاً باتا في حالة أزمة فعلية نتيجة المعطيات المستجدّة في الساحة السنّية، والخلافات الواضحة بين السعودية و«المستقبل»، وضعف تيار المستقبل وعدم قدرته على إعادة الاعتبار لتمثيله ووزنه الشعبي كما كان سابقاً.

في ظلّ هذه الأوضاع المعقّدة في ساحة المستقبل، فإن زعيم «المستقبل« أمام طريقين لا ثالث لهما:

أ . التقرّب من حزب الله، وهو أمر مستبعد.

ب . الاستقواء بالخطاب المذهبي في وجه حزب الله لشدّ العصب السنّي وإرضاء السعوديين، وهو الأكثر ترجيحاً، بعد أن فقد الحريري الكاريزما، والمال واحتضان السعودية له.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: أيّ مصير ينتظر «المستقبل»؟ وما هو الخيار الذي قد ينتهجه؟

صحيح أن «المستقبل» يعيش حالياً حالة انسداد الخيارات أمامه، وأن أقصى ما يسعى إليه هو استرضاء السعودية واستعادة دعمها المادّي ليتمكن من مواجهة الصعوبات والانتفاضات الداخلية التي يواجهها، واستعادة مكانته السابقة، إلا أن المناخ العام لا يساعد في اعتماد التيار الأزرق للخطاب المذهبي عالي النبرة بوجه حزب الله، لاعتبارات كثيرة، أهمها:

١. إن مثل هذا الخطاب سيقوّي التطرّف في الساحة السنّية.

٢. إن مثل هذا الخطاب سيؤدّي إلى إعطاء المشروعية لخطاب أشرف ريفي، الأمر الذي قد ينعكس على ريفي إيجاباً.

٣ـ إن مثل هذا الخطاب سيقطع إمكانيات التوصل لحلول وسط مع حزب الله بشأن رئاسة الجمهورية والحكومة القادمة وغيرها من الملفات العالقة، ممّا يعود بالضرر على طموحات الحريري بالعودة لرئاسة الحكومة.

٤. إن مثل هذا الخطاب لا يجد الأرضيّة المناسبة وطنياً، حيث أن وليد جنبلاط حذّر سعد الحريري من الانجرار وراء الشارع والخطاب المتطرّف. كما أن نبيه برّي أبدى استعداده لتفهّم وضع الحريري والعمل على مساعدته لمواجهة الخطاب المتطرّف الذي ينتهجه أشرف ريفي وأمثاله.

٥. إن مثل هذا الخطاب بحاجة للمال الذي يفتقده الحريري حالياً.

لذلك، فإن الحريري سيعمد إلى خطاب متوازن يجمع فيه بين محاكاة السعودية، وعدم فتح باب الحرب على مصراعيه مع حزب الله، وتركيز الجهود على استيعاب أو محاصرة حالة أشرف ريفي، مُستغلاً دعم نبيه برّي ووليد جنبلاط له؛ إضافة إلى ما يُقال في الصالونات السياسية عن أن حزب الله مبتهج لوضع الحريري المأزوم، لكنه لا زال يعتبر حالة الحريري السياسية أفضل بكثير من حالة أشرف ريفي المستجدّة، وحالات التطرّف المرشحة للتطوّر في الوسط السنّي. وعليه، فإن تطرّف الحريري سيقف عند حدود انتقاد حزب الله وإيران لاسترضاء السعودية.

١١) الوزير نهاد المشنوق يُدافع عن الحريري فيصيبه:

في مقابلة له مع قناة LBC، ضمن برنامج كلام الناس بتاريخ ٢٠١٦/٦/٤، فجّر الوزير نهاد المشنوق قنبلة، أراد من ورائها الدفاع عن سعد الحريري وتيار المستقبل فأصابهما وأصاب نفسه بمزيد من الإحراج مع السعودية، والضعف في مواجهة التهديدات التي تواجه الحريري وتياره على أكثر من صعيد. ولعلّ أبرز نقطتين حساستين تطرّق إليهما المشنوق هما:

أ . اتهامه للسعودية بأنها هي من فرض على سعد الحريري وتيار المستقبل في العام ٢٠٠٩ الذهاب إلى سورية واللقاء مع بشار الأسد، وأن الحريري ليس مسؤولاً عن هذه الخطوة.

ب . أن مبادرة ترشيح سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية نهاية العام ٢٠١٥، كانت بناءً على اقتراح من الحكومة البريطانية وسفيرها في بيروت آنذاك توماس فليتشر، برضى وموافقة سعودية، وأنها ليست مبادرة ذاتية من سعد الحريري.

هذا الكلام «الكبير» للمشنوق كان له وقع الصاعقة على سعد الحريري والسعوديين والبريطانيين:

. السفير السعودي أصدر بياناً لم ينف فيه ما جاء على لسان المشنوق، إلاّ أنه قال إن هذا الكلام ليس له أيّ مبرّر وإن الإهانة التي وجِّهت للسعودية وقياداتها لن تمرّ، وإن الغضب السعودي سيستمر، مكرّراً معزوفة عدم تدخل السعودية في الشأن اللبناني الداخلي.

ـ السفارة البريطانية أصدرت بياناً نفت فيه صحّة ما قاله المشنوق، مُعتبرة أنه مجرّد تحليل شخصي لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة، وأن بريطانيا حريصة على استقرار لبنان وأمنه وانتخاب رئيس للجمهورية، دون أن تتدخل في شؤونه الداخلية!

. صحيفة (عكاظ) السعودية اعتبرت أن المشنوق يعاني من الشيزوفرينيا (ازدواج الشخصية)!

. وليد جنبلاط دان كلام المشنوق، معتبراً أنه يشكّل إساءة للملك عبدالله وتحميله مسؤولية مرحلة مضت، وأنه ليس من الحكمة «محاكمة» الملك عبدالله الآن، مكرّراً معزوفة الاعتراف بدور السعودية والملك عبدالله في مساعدة لبنان.

. نفى سعد الحريري أن يكون هذا الكلام منسّقاً معه.

. تيار المستقبل أصدر بياناً، وكذلك فعلت كتلة المستقبل النيابية، امتدحا فيهما السعودية ودورها، وخصّا الملك عبدالله تحديداً بالمدح والثناء. واعتبر البيانان أن مواقف المشنوق ليست سوى رأي شخصي لا يمثّل تيار المستقبل لا من قريب ولا من بعيد.

المشنوق ظهر واثق الخطى، فتصدّى للموضوع بنفسه قائلاً إن ما قاله هو رؤيته الشخصية لمرحلة من تاريخ لبنان، وهو وحده يتحمّلاً مسؤولية ما قاله، على الرغم من نفض الحريري يده ممّا قاله المشنوق، واتصال الحريري بالمشنوق قبل انتهاء حلقة كلام الناس، حيث التقيا بعد الحلقة لمدّة ثلاث ساعات متواصلة، قال خلالها المشنوق للحريري إنه قدّم رواية لمرحلة «السين سين»، وإنه لم يطلِق أحكام إدانة ضدّ السعودية. واعترف المشنوق أن الرواية التي قدّمها كانت ناقصة وبحاجة إلى تسليط الضوء على الأجواء الدولية والمساعي الدولية والإقليمية التي فرضت أيضاً على السعودية والملك عبدالله الدخول في مراهنة على تسوية مع النظام السوري، قبل أن «يكتشف» الملك بعد ذلك أن النظام السوري «أخذ ولم يعطِ ووعد ولم يفِ»!

وقائع هذا الاجتماع بين الحريري والمشنوق سُرِّبت إلى وسائل الإعلام، ونُشرت في صحيفة (السفير) في ٢٠١٦/٦/٧، ممّا شكّل نوعاً من إعادة الاعتبار للدور السعودي في تلك المرحلة.

ولكن المشنوق الذي طالما كان لعقدين ابناً مدلّلاً للسعودية، سارع لتأمين لقاء مع السفير السعودي في بيروت علي عواض العسيري لتوضيح الموقف. وقد استمرّ اللقاء بين الرجلين أكثر من ساعتين، أكد خلاله المشنوق أنه يتحمل مسؤولية موقفه، وأنه لم يُرد الإساءة للمملكة بقدر ما كان يريد تأكيد حرص المملكة على المبادرة لحلّ الأزمات العربية والتقارب حتى مع النظام السوري، الذي بادلَ السعودية بعدم «الوفاء»، وأن هذه المرحلة هي مرحلة إقليمية دولية صعبة فرضت نفسها على سعد الحريري وتيار المستقبل وكلّ لبنان! وترجمة لمكانة المشنوق عند السعودية، كان السفير علي عواض العسيري يتعاطى في اللقاء مع المشنوق «بأسلوب ودّي مبني على العلاقة التاريخية والمتينة التي تجمع المشنوق بالمملكة»، على حد ما نقلت صحيفة (الأخبار) عن أوساط مقربة من السفارة السعودية.

لكن، أياً تكن نهاية عاصفة المشنوق هذه، فإنها أتت بعد خسارة تيار المستقبل لانتخابات الشمال البلدية، وخاصة في عاصمة الشمال طرابلس، ومتزامنة مع حديث عن حركة تصحيحية تقودها مجموعة شبّان في إقليم الخروب، داخل «المستقبل»، الأمر الذي جعل صورة المستقبل أشبه بالجسد المتهالك والضعيف الذي يرمي بعضه البعض الآخر.

وهذا الواقع دفع زعيم التيار سعد الحريري إلى تكثيف إفطاراته الشعبية في شهر رمضان، مع إطلاق المواقف السياسية والتنظيمية والشعبوية التي مارس فيها «جلد الذات»، وإعلان تحمّله شخصياً مسؤولية الانتكاسات التي تعرّض لها تياره في الانتخابات البلدية، مع محاولته شدّ العصب الجماهيري من خلال التهجّم على إيران وحزب الله ودورهما في لبنان والمنطقة وامتداح السعودية والتزلّف لها، واللعب على وتر الوفاء لخطّ والده رفيق الحريري.